



مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية



www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

موقع المجلة:

دراسة تحليلية للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2019)

Analytical study of monetary policy in Algeria during the period (2000-2019)

زعتري فاطمة، * ZAITRI Fatima¹, f.zaitri@univ-djelfa.dz

بن خليف طارق، BENKHELIF Tarik², benkhelif.tar@gmail.com

¹ طالبة دكتوراه، MQEMADD، جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)

² أستاذ محاضر (أ)، مخبر سياسات التنمية الريفية، جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2021/03/09	تاريخ القبول: 2021/05/29	تاريخ النشر: 2021/06/07
ملخص	الكلمات المفتاحية	
تهدف هذه الدراسة إلى تحليل السياسة النقدية في الجزائر للفترة(2000-2019)، وذلك من خلال تسليط الضوء على ماهية السياسة النقدية لمكانتها الهامة في السياسة الاقتصادية، نظرا للدور الجوهري الذي تلعبه في التأثير على أهم المتغيرات الاقتصادية كالسيطرة على التضخم والتحكم بأسعار الفائدة، ولمعرفة ووصف العلاقة بين متغيرات الدراسة تم تطبيق التحليل بالمركبات الأساسية(ACP)، وأظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي بين متغيرات الدراسة والسياسة النقدية في الجزائر.		

تصنيف JEL: E52 ؛ E60 ؛ P44 ؛ C19

Abstract	Keywords
This study aims to analyze the monetary policy in Algeria for the period (2000-2019), by shedding light on what monetary policy is for its important position in economic policy, given the essential role it plays in influencing the most important economic variables such as controlling inflation and controlling interest rates, and to know He described the relationship between the study variables, the basic components analysis (ACP) was applied, and the results showed a positive effect between the study variables and monetary policy in Algeria.	Monetary Policy ; Economic Policy ; Inflation ; ACP Analysis;

JEL Classification Codes : E52 ; E60 ; P44 ; C19

* nourellyakine81@gmail.com

1. مقدمة:

مع مطلع تسعينيات القرن الماضي بدأت الجزائر في مجموعة من الإصلاحات الهيكلية مست القطاع المصرفي للتحول من نظام الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، حيث تم إعادة الاعتبار للسياسة النقدية كمتغير فعال في الاقتصاد، وتمثلت المحاور الرئيسية لهذا التحول في استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية القائمة على إدراج قواعد السوق، وتحرير أسعار الفائدة واعتماد سياسة أكثر مرونة بخصوص سعر الصرف، ونتيجة لذلك أعيد لبنك الجزائر وظائفه ومهامه التقليدية، منها على وجه الخصوص إصدار العملة ومراقبة الكتلة النقدية لتخفيض الاختناقات التضخمية، وتجنب الإفراط الزائد في الطلب، وضمان السير الجيد للسوق النقدية من خلال تطبيقه لأدوات السياسة النقدية (معيزي، 2007-2008، صفحة 294)، ويعتبر قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 14/04/1990 القاعدة القانونية لعمليات البنك المركزي حيث أصبحت هنالك سياسة نقدية لها أهدافها وأدواتها.

وبارتفاع أسعار المحروقات مع بداية الألفية الثالثة، اعتمدت الجزائر بعض الإصلاحات تمثلت في تعديل وإتمام القانون رقم 90-10 وذلك بإصدار الأمر 01-01 سنة 2001، يليه سنة 2003 الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، ثم الأمر 04-10 المعدل والمتمم للأمر 03-11. حيث تم تطبيق سياسة نقدية بصورة منفصلة. ومما سبق يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية كما يلي:

ما مدى نجاعة السياسة النقدية في تحقيق الأهداف المسطرة خلال فترة الدراسة ؟

ولتوضيح أكثر لمعالم هذه الإشكالية يمكن صياغة التساولين الجزئين كما يلي:

1- ماذا يقصد بالسياسة النقدية وفيما تتمثل أهدافها وأدواتها ؟

2- فيما تكمن فعالية السياسة النقدية ؟

للإجابة على هذه الأسئلة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1- السياسة النقدية هي تلك الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية في الدولة للتحكم في المعروض النقدي وحجم الائتمان.

2- تكمن فعالية السياسة النقدية في مدى تحقيق الأهداف المسطرة للسياسة الاقتصادية.

المنهج المتبع:

لمعالجة إشكالية الدراسة والإجابة عنها؛ فإنه تم إتباع المنهج الوصفي للتمكن من الإحاطة بالجانب النظري؛ من جهة أخرى تم الاعتماد على المنهج التحليلي وذلك لأن الظاهرة تتطلب تحليلا وتبريرا لمختلف المعطيات والبيانات الإحصائية.

وللإلمام بالموضوع تم تقسيم الدراسة إلى محورين:

المحور الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

المحور الثاني: دراسة تحليلية (2000 – 2019)

II. الإطار النظري والدراسات السابقة:

المحور الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

تعد السياسة النقدية من بين أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تحقق الاستقرار والتوازن الاقتصادي العام وذلك كونها تشكل إلى جانب السياسات الاقتصادية الأخرى، آلية فعالة لحماية الاقتصاد، والحد من مشكلة التقلبات الاقتصادية التي تصاحب التضخم، والركود، والكساد لتحقيق أهداف معينة.

1- مفهوم السياسة النقدية: بالرغم من تعدد مفاهيم السياسة النقدية إلا أنها تتفق في مجملها على كونها أداة تستعمل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وفيما يلي بعض التعاريف التي يمكن ذكرها:

* تعرف السياسة النقدية على أنها "مجموعة الإجراءات والأحكام التي تتبعها الدولة بغرض التأثير والرقابة على الائتمان بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية" (بن علي، 2017، صفحة 112).

* السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات والوسائل المباشرة وغير المباشرة الهادفة إلى التأثير على المعروض النقدي لتحقيق الأهداف الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة (القطابري، 2011، صفحة 18).

* يقصد بالسياسة النقدية مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية بهدف مراقبة الائتمان والتأثير فيه، وكذلك التأثير في حجم عرض النقود من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي (محمود، 2019، صفحة 16).

* ويعرفها " Einzig " بأنها تشمل على جميع القرارات والإجراءات النقدية بغض النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي (الدوري و السامرائي، 2013، صفحة 155).

ومن هذه التعاريف يمكننا القول بأن السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والقرارات التي تتخذها السلطات النقدية للتحكم في عرض النقود وحجم الائتمان بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.

2- أهداف السياسة النقدية: للسياسة النقدية دور هام في النشاط الاقتصادي للدولة وتتبع هذه الأهمية من تعدد الأهداف التي تسعى لتحقيقها، والتي يمكن إدراجها في النقاط التالية:

أ - تحقيق الاستقرار في الأسعار: تعتبر المحافظة على استقرار الأسعار هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية، حيث يركز صانعيها على القضاء على معدل التضخم في الأسعار، وذلك للقضاء على النفقة الاقتصادية والاجتماعية للتضخم لأنه يؤدي لحالة من عدم اليقين والثقة في الاقتصاد (محمود، 2019، صفحة 36).

ب - تحقيق التشغيل الكامل: تعمل السياسة النقدية على التأثير في عرض النقود بما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، فيتسبب ذلك في انخفاض الأجر الحقيقي للعامل، الأمر الذي يدفع أصحاب العمل إلى تشغيل المزيد من اليد العاملة لزيادة حجم مشروعاتهم، وقد يؤثر ذلك في الطلب على الناتج الحقيقي من خلال تخفيض معدلات الفائدة التي تشجع المستثمرين على القيام بالمزيد من المشروعات مما يؤدي بالتالي إلى زيادة الطلب على اليد العاملة، ويعود اهتمام الحكومات بحل مشكلة البطالة إلى ما تمثله من خطورة على المستوى الاجتماعي، كما أن القضاء عليها يعمل على تعظيم هدف النمو الاقتصادي (القطابري، 2011، صفحة 21).

ت - تحقيق معدلات نمو اقتصادي مناسبة: يدل النمو الاقتصادي على الزيادة في الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن أو توسيع قدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات (الخيواني و الموسوي، 2015، صفحة 17). ورفع معدلات النمو يعد هدفا مهما تساهم في تحقيقه السياسة النقدية لكل بلد، من خلال تحقيق معدل مرتفع للمدخلات والتأثير على معدل الاستثمار في السلع الرأسمالية من خلال التوسع الائتماني حتى يمكنها الوصول إلى معدلات النمو المطلوبة، وتوجيه

الائتمان المصرفي والمدخرات نحو الأهداف التنموية بالإضافة إلى دعم وتشجيع إقامة المؤسسات المالية والائتمانية المتخصصة (القطابري، 2011، صفحة 23).

ث- تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات: تلعب السياسة النقدية دوراً كبيراً في تخفيف العجز في ميزان المدفوعات من خلال رفع سعر إعادة الخصم وبالتالي رفع أسعار الفائدة على القروض مما يسبب في انخفاض حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية، الأمر الذي يزيد من حجم الصادرات، ودخول رؤوس الأموال الأجنبية جراء ارتفاع أسعار الفائدة المحلية، وهذا من شأنه تقليل العجز في ميزان المدفوعات (القطابري، 2011، صفحة 23).

3- أدوات إدارة السياسة النقدية: إن مجموعة الوسائل والإجراءات والطرق التي تستخدمها السلطات النقدية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية وذلك بالتأثير على المعروض النقدي وحجم الائتمان، هي ما نسميها بأدوات السياسة النقدية والتي تصنف إلى مجموعتين:

أ- الأدوات الكمية: وهي عبارة عن أدوات عامة أو أدوات غير مباشرة للرقابة تتمثل في عمليات السوق المفتوحة وسعر الخصم والاحتياطات القانونية، حيث تؤثر عمليات السوق المفتوحة وسعر الخصم على الحجم الكلي للائتمان المتاح للجهاز المصرفي، إذ يستخدمها البنك المركزي للتأثير على القاعدة النقدية، أما التغيير في الاحتياطات القانونية فيؤثر على هيكل ومستوى الودائع المصرفية المتوقع والنقود والائتمان المصرفي، ولكنه لا يؤثر على القاعدة النقدية، وتظل جملة الاحتياطات كما هي (حامد، 2017، صفحة 35).

- سعر إعادة الخصم: هو عبارة عن السعر الذي يفرضه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه لأوراق تجارية أو مالية قصيرة الأجل، أو عمليات إقراض قصيرة الأجل للبنوك التجارية لمواجهة نقص السيولة أو الائتمان قصير الأجل ولقد برزت أهمية سياسة سعر إعادة الخصم خلال ثلاثينيات القرن الماضي حيث تعد هذه الأداة الأقدم للسياسة النقدية التي استخدمها البنك المركزي للتأثير على السيولة وحجم الائتمان. لمواجهة الأوضاع التضخمية يقوم البنك المركزي برفع معدل إعادة الخصم فترتفع تكلفة الائتمان (معدل الفائدة) مما يدفع بالمستثمرين إلى الامتناع عن الاقتراض، كما يقلل ما تأخذه البنوك التجارية من قروض مخصصة. أما في حالة إبتاع البنك المركزي لسياسة توسعية، فإنه يقوم بخفض معدل إعادة الخصم حتى يتيح للبنوك خصم ما لديها من أوراق تجارية، أو الاقتراض منه للتوسع في منح الائتمان، فيقبل المستثمرون على البنوك التجارية للحصول على المزيد من القروض بتكلفة منخفضة (بن علي، 2017، الصفحات 122-123).

- عمليات السوق المفتوحة: ويقصد بها تدخل البنك المركزي في السوق المالية لبيع أو شراء الأوراق المالية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة بهدف التأثير على عرض النقود حسب متطلبات الظروف الاقتصادية. وتعتبر سياسة السوق المفتوحة أهم أدوات السياسة النقدية في اقتصاد رأسمالي، فهي تمكن السلطة النقدية من حقن العملة الوطنية أو امتصاصها من القاعدة النقدية بالقدر المناسب (حامد، 2017، صفحة 37)، ففي حالة التضخم يبيع البنك المركزي ما بحوزته من أوراق مالية ومن ثم امتصاص الفائض من الكتلة النقدية، فيقلص حجم السيولة وتخفض قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان، أما في حالة الركود الاقتصادي فيتدخل البنك المركزي في السوق المالية مشترياً للأوراق المالية، الأمر الذي سيعمل على حقن الاقتصاد بكميات كبيرة من النقود تساعد في الخروج من حالة الركود والانتعاش.

- نسبة الاحتياطي القانوني: تعد هذه الوسيلة من الوسائل الحديثة التي تلجأ إليها البنوك المركزية في التأثير على مقدرة البنوك التجارية في منح الائتمان وخلق الودائع، وعادة ما يلجأ البنك المركزي إلى استخدامها للتأثير في عرض

النقد من خلال تأثيره في تحديد نسبة من مجموع الودائع المصرفية لغرض الاحتفاظ بها في البنوك التجارية كاحتياطي قانوني، فكلما كانت هذه النسبة منخفضة زادت قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وخلق نقد الودائع، ومنه زيادة عرض النقد عن طريق المضاعف النقدي وإحداث موجات تضخمية، وبالعكس لإحداث موجات انكماشية. وقد بين البعض أن البنوك المركزية تلجأ بشكل عام إلى إتباع هذه الوسيلة لتحقيق أهداف أساسية تضمن سلامتها في تنفيذ السياسة النقدية (الخيواني و الموسوي، 2015، الصفحات 23-24).

ب - الأدوات النوعية: تسمى بالأدوات المباشرة ، وهي التي تلجأ إليها السلطات النقدية لإدارة السياسة النقدية في البلاد وتأخذ صفة التدخل المباشر (فهيم، 2006، صفحة 18). وتعتبر كمصدر مساعد للوسائل الكمية التقليدية، حيث تصمم أحيانا لتصحيح الانحياز الواضح باتجاه استثمارات معينة، أو لضمان معاملة تفضيلية لنوع معين من الاستثمار يعتقد أنه مرغوب بشكل خاص لأغراض التنمية الاقتصادية، فهي تستخدم في البلدان المتقدمة كإجراء قصير الأجل لمواجهة التضخم أو منع بعض تأثيراته الجانبية، بينما تهدف في البلدان النامية إلى تحقيق أغراض بعيدة المدى في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال التأثير في وجهة الائتمان، وفي تدفق الموارد الإنتاجية نحو الاستثمارات المرغوبة، ومن أهم هذه الأدوات ما يلي:

- تنظيم الائتمان: ويتم وفقا للأغراض التي يقدم من أجلها القرض، حيث يقوم البنك المركزي بوضع تعليمات وقواعد من شأنها الحد من عدد المرات التي تلجأ فيها إليه البنوك التجارية للحصول على الائتمان المخصص من أجل حسن استخدامه، وذلك بزيادة تكلفته، فيقوم في الكثير من الأحيان بفرض نسب قصوى ودنيا لسعر الفائدة، كما يضع قواعد تحدد مدة سداد أقساط هذه القروض. الأمر الذي يخفف من الطلب على النقود.

- تحديد نسبة الودائع: وتكون بإجبار البنك المركزي للبنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع على شكل أصول نقدية وفقا للسياسات التي يلجأ إلى إقرارها وتبعا لظروف البلاد، وتستخدم عادة هذه الأداة لتقييد القروض المقدمة لتمويل الاستيراد عندما يكون هناك عجز في ميزان المدفوعات (الخيواني و الموسوي، 2015، صفحة 24).

- الإقناع الأدبي: ويتمثل في التوجيهات والتوصيات والنصائح التي يوجهها البنك المركزي للبنوك التجارية من خلال عقد اللقاءات مع مسؤولي هذه البنوك لتوضيح هدفه الذي يسعى إلى تحقيقه في شؤون النقد والائتمان، ويتوقف نجاح هذا الأسلوب على مدى تفهم البنوك التجارية لسياسة البنك المركزي طوعا.

- أسلوب الأوامر والتعليمات الملزمة: ويلجأ إليه في حالة عدم نجاح أسلوب الإقناع الأدبي، حيث يصدر البنك المركزي الأوامر والتعليمات المباشرة للبنوك التجارية، والتي تصبح ملزمة بتنفيذها ولا تعرضت لعقوبات من طرف البنك المركزي، ويحقق هذا الأسلوب نجاحا في الرقابة على الائتمان وخصوصا في الدول المتخلفة (القطابري، 2011، صفحة 34).

الدراسات السابقة:

1-دراسة شلغوم عميروش، فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة(2000-2015) دراسة تحليلية: تهدف هذه الدراسة إلى تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر ومعرفة ما إن كانت تعديلات قانون النقد والقرض وممارسة السياسة النقدية في الواقع العملي خلال فترة الدراسة قد استفادت من هذه التطورات، وزادت بالتالي من فعالية السياسة النقدية في تحقيق هدف استقرار المستوى العام للأسعار. وخلصت الدراسة إلى أن تحكم بنك الجزائر في القاعدة النقدية ضعيف، وبالتالي في العرض النقدي كهدف وسيط للسياسة النقدية

2-دراسة أ. محمد بلوافي، السياسة النقدية في الجزائر: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الإستراتيجية الحديثة التي تقوم عليها السياسة النقدية ثم الأهداف الأولية والوسيطية لهذه السياسة، وقد توصلت الدراسة إلى أنه منذ الاستقلال

اعتبرت النقود كمعلم من معالم السيادة الوطنية وكانت تدخل هذه السياسة في إطار حماية الاقتصاد الوطني وتقادي النتائج السلبية للتداول النقدي الأجنبي.

III - الطريقة والإجراءات:

المحور الثاني: دراسة تحليلية (2000 - 2019)

أولاً: أهم متغيرات السياسة النقدية في الجزائر:

سنتطرق هنا إلى عرض الإطار المنهجي لاستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية التي تعتبر أحد أهم الوسائل الإحصائية التي تستخدم لإبراز العوامل الأساسية المؤثرة في الظاهرة وهي السياسة النقدية في الجزائر خلال السنوات (2000-2019)، إذ تتمثل متغيرات الدراسة في مؤشرات السياسة النقدية المختارة وهي (نقود قانونية، نقود كتابية، النقود M1، أشباه النقود، الكتلة النقدية M2، معدل إعادة الخصم، معدل الاحتياطي القانوني، مؤشر أسعار المستهلك الكلي، معدل التضخم، معدل الفائدة الحقيقي، سعر الصرف). وبعد إعداد المعطيات المتحصل عليها من البنك الدولي وبنك الجزائر، طبقنا خطوات طريقة التحليل بالمركبات الأساسية، بإستعمال برنامج Xlstat2017.

تقديم جدول المعطيات الأولى :

يمثل الجدول إحصائيات مؤشرات السياسة النقدية على مستوى الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، السنوات تمثل الأفراد ممثلة بـ 20 مشاهدة وأما مؤشرات السياسة النقدية المختارة فتمثل المتغيرات (11 متغير)، العناصر المختارة هي:

الجدول رقم 01 : جدول المعطيات الأولى.

معدل إعادة الخصم	الكتلة النقدية M2	أشباه النقود	النقود M1	نقود كتابية	نقود قانونية	
6	2022.534	974.3	1048.2	563.7	484.5	2000
6	2473.516	1235	1238.5	661.3	577.2	2001
5.5	2901.532	1485.2	1416.3	751.6	664.705	2002
4.5	3354.422	1656	1643.5	862.1	781.4	2003
4	3738.037	1478.7	2165.6	1291.3	874.3	2004
4	4146.906	1632.9	2437.5	1516.5	921	2005
4	4933.7	1766.1	3167.6	2086.2	1081.4	2006
4	5994.6	1761	4233.6	2949.1	1284.5	2007
4	6955.9	1991	4964.9	3424.9	1540	2008
4	7173.1	2228.9	4944.2	3114.8	1829.4	2009
4	8280.7	2524.3	5756.4	3657.8	2098.6	2010

4	9929.2	2787.5	7141.7	3576.2	2571.5	2011
4	11013.3	3333.6	7681.5	3380.2	2592.3	2012
4	11941.51	3691.7	8249.8	3564.5	3204	2013
4	13673.2	4083.7	9603	4460.8	3658.9	2014
4	13704.5	4443.4	9261.1	3908.5	410.5	2015
3.5	13816.3	4409.3	9407	3745.4	4497.2	2016
3.75	14974.6	4708.5	10266.1	4513.3	4716.9	2017
3.75	16636.7	5232.6	11404.1	5371.8	4926.8	2018
3.75	16510.7	5314.5	10979.2	4351.2	5437.6	2019

	معدل الاحتياطي القانوني	مؤشر أسعار الاستهلاك الكلي	معدل التضخم	معدل الفائدة الحقيقي	سعر الصرف	
2000	3	535	0.34	-10.33	75.26	
2001	3	557.6	4.23	10.02	77.22	
2002	4.25	101.43	1.42	7.17	79.68	
2003	6.25	105.75	4.27	-0.19	77.39	
2004	6.5	109.95	3.96	-3.78	72.06	
2005	6.5	111.47	1.38	-7.00	73.28	
2006	6.5	114.05	2.31	-2.30	72.65	
2007	6.5	118.24	3.67	1.51	69.29	
2008	8	123.99	4.86	-6.34	64.58	
2009	8	131.1	5.73	21.57	72.65	
2010	9	136.23	3.91	-6.99	74.39	
2011	9	142.39	4.52	-8.65	72.94	
2012	11	153.21	8.89	0.50	77.54	
2013	12	160.1	3.26	8.10	79.37	
2014	12	164.77	2.92	8.33	80.58	
2015	12	172.65	4.78	15.45	100.69	

2016	8	183.7	6.4	6.35	109.44
2017	4	193.97	5.59	1.51	110.97
2018	10	202.25	4.27	0.87	116.59
2019	10	206.2	1.95	8.99	119.35

المصدر: البنك الدولي وبنك الجزائر.

ثانيا: تطور متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة ACP

بتطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرجح (ACP - Normé) على هذه المعطيات من خلال الاستعانة ببرنامج STAT EXEL تمكنا من الحصول على المخرجات والتي يمكن تفسيرها وتحليلها وفقا للآتي:

1- الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

من بين الجداول الناتجة عن تطبيق أسلوب تحليل المركبات الأساسية، جدول التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة والذي يتم تقديمه بالشكل التالي :

الجدول رقم 02: جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية.

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل التغير
نقود قانونية	2207.635	1657.055	75.06
نقود كتابية	2887.560	1476.376	51.13
النقود M1	5850.490	3584.540	61.27
أشباه النقود	2836.910	1432.826	50.51
الكتلة النقدية M2	8708.748	4998.165	57.39
معدل إعادة الخصم	4.238	0.719	16.96
معدل الاحتياطي القانوني	7.775	2.885	37.10
مؤشر أسعار الاستهلاك الكلي	186.203	127.515	68.48

49.75	1.956	3.933	معدل التضخم
377.33	8.450	2.239	معدل الفائدة الحقيقي
20.39	17.088	83.796	سعر الصرف

المصدر: من إعداد الباحثين من مخرجات برنامج Xlstat2017.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن كل المتوسطات لكل المتغيرات هامة، ونجد أن أكبر متوسط حسابي لمؤشر الكتلة النقدية M2، بينما أقل متوسط فكان لمؤشر معدل الفائدة الحقيقي بقيمة 2.239، أما بالنسبة للانحرافات المعيارية فنجد أن المتغير الكتلة النقدية M2 سجل أكبر الانحراف بالانحراف المعياري الأصغر فهو أكثر تذبذباً وهذا لوجود مؤثرات خارجية تؤثر في نوعية هذه المتغير، وعلى العكس من ذلك متغير معدل إعادة الخصم سجل أقل انحراف معياري من بين المتغيرات.

ولمعرفة المتغير المؤثر على تشتت المتغيرات نحسب معامل التغير الذي يظهر أن المتغير معدل الفائدة الحقيقي يتميز بأكبر معامل مما يفسر مسؤوليته في تشتت البيانات، بينما المتغير معدل إعادة الخصم هو المسؤول على تمركز المجتمع المدروس لأن هذا المتغير يتميز بالمعامل الأصغر.

2- مصفوفة الارتباطات:

الجدول رقم 03: مصفوفة الارتباطات.

Variables	نقد فائدية	نقد كتابية	النقد M1	أسباب النقد	الكتلة النقدية M2	معدل إعادة الخصم	الاحتياطي القانوني	أسعار الاستهلاك	معدل التضخم	معدل الفائدة الحقيقي	سعر الصرف
نقد فائدية	1	0.799	0.861	0.859	0.866	-0.574	0.418	-0.122	0.258	0.158	0.742
نقد كتابية	0.799	1	0.951	0.879	0.933	-0.751	0.708	-0.316	0.408	0.221	0.575
النقد M1	0.861	0.951	1	0.976	0.998	-0.677	0.696	-0.209	0.388	0.303	0.741
أسباب النقد	0.859	0.879	0.976	1	0.989	-0.614	0.633	-0.166	0.324	0.359	0.852
الكتلة النقدية M2	0.866	0.933	0.998	0.989	1	-0.664	0.681	-0.198	0.368	0.320	0.779
معدل إعادة الخصم	-0.574	-0.751	-0.677	-0.614	-0.664	1	-0.646	0.726	-0.428	-0.057	-0.327
معدل الاحتياطي القانوني	0.418	0.708	0.696	0.633	0.681	-0.646	1	-0.444	0.318	0.280	0.214
مؤشر أسعار الاستهلاك الكلي	-0.122	-0.316	-0.209	-0.166	-0.198	0.726	-0.444	1	-0.206	-0.004	0.078
معدل التضخم	0.258	0.408	0.388	0.324	0.368	-0.428	0.318	-0.206	1	0.234	0.125
معدل الفائدة الحقيقي	0.158	0.221	0.303	0.359	0.320	-0.057	0.280	-0.004	0.234	1	0.330
سعر الصرف	0.742	0.575	0.741	0.852	0.779	-0.327	0.214	0.078	0.125	0.330	1

المصدر: من إعداد الباحثين من مخرجات برنامج Xlstat2017.

من خلال نتائج مصفوفة الارتباطات:

- نلاحظ أن هناك ارتباط موجب بين متغير الكتلة النقدية M2 والمتغيرات (نقد الورقية والنقد الكتابية والنقد وأشباه النقد، معدل الاحتياطي القانوني وسعر الصرف ومعدل الفائدة الحقيقي) ونفسر ذلك بأن كل هذه المتغيرات تؤثر بشكل إيجابي على السياسة النقدية في الجزائر، حيث تبين ذلك الإشارة الموجبة لمعاملات الارتباط للكتلة النقدية مع هذه المتغيرات.

- نلاحظ أن هناك ارتباط سالب بين متغير الكتلة النقدية M2 والمتغيرين معدل إعادة الخصم ومؤشر أسعار الاستهلاك الكلي ونفسر ذلك بأن هذين المتغيرين يؤثران بشكل سلبي على السياسة النقدية في الجزائر.

- المتغيرات النقد M1 والنقد الكتابية وأشباه النقد والنقد الورقية وسعر الصرف هما الأقوى ارتباطاً بالإيجاب مع الكتلة النقدية M2 ، حيث سجلنا (0.998) و (0.933) و (0.989) و (0.866) و (0.779) على الترتيب.

- نلاحظ ارتباط جيد وموجب بين الكتلة النقدية ومعدل الاحتياطي القانوني حيث سجل معامل الارتباط قيمة (0.633).

- نلاحظ ارتباط جيد وسالب بين الكتلة النقدية ومعدل إعادة الخصم حيث سجل معامل الارتباط قيمة (0.614).

3- اختبار تحقق فرضيات التحليل العامل إلى مركبات أساسية:

تعتمد هذه الطريقة على مجموعة من الفرضيات تم إسقاطها على دراستنا والنتائج جاءت موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 04: نتائج اختبار كفاية العينة والتباينات المشتركة بين المتغيرات.

0.742	Kaiser -Meyer -Olkin measure of sampling adequacy	
365.296	Chi-square	Bartlett's sphericity test
55	DF	
0.0001	p-value	

المصدر: من إعداد الباحثين من مخرجات برنامج Xlstat2017.

الجدول أعلاه يبين لنا اختبار فرضية كفاية المشاهدات من أجل إجراء التحليل العاملي لموضوع الدراسة، حيث تم استخدام اختبار كايزر-ماير-أولكن KMO هذه الفرضية لقياس نسبة التباين في المتغيرات، ولقد بلغت نتائج هذا المؤشر في البيانات الخاصة بالدراسة 74.2% وهي نسبة تفوق 50% وهذا ما يدل على أن عينة الدراسة تتمتع بمؤشر كفاية قوية لموضوع الدراسة.

ومن خلال نتائج الاختبار Bartlett's نلاحظ أن قيمة الاحتمال P.Value تساوي 0.0001 وهي أقل من 0.05 وهنا نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل والذي يعني اختلاف مصفوفة الارتباط عن مصفوفة الوحدة؛ ومنه فإن التحليل العاملي يكون مناسب للبيانات محل الدراسة.

4- استخراج القيم الذاتية ونسب التمثيل في المحاور

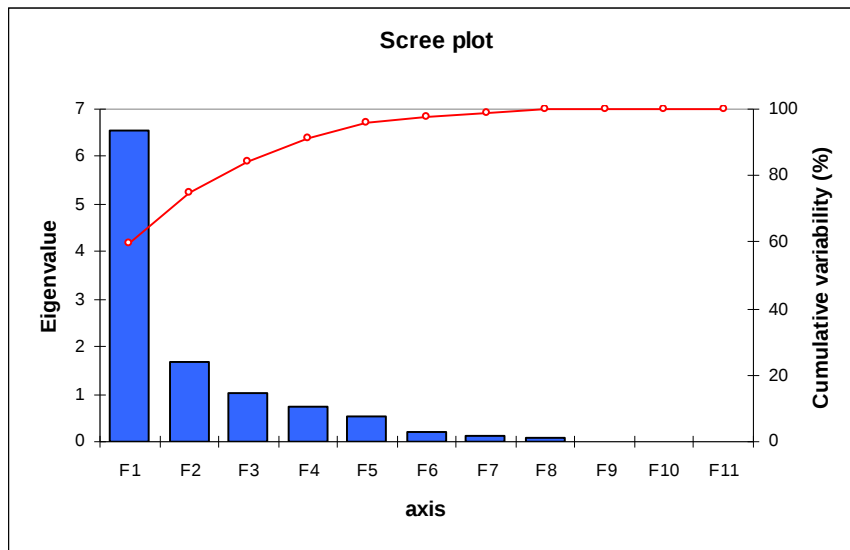
لتحديد عدد المحاور التي على أساسها يتم بناء المستوى العاملي اعتمادا على القيم المتعلقة بتلك المحاور والتي نجدها في الجدول التالي:

الجدول رقم 05: القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور.

	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7	F8	F9	F10	F11
Eigenvalue	6.563	1.682	1.027	0.742	0.535	0.207	0.125	0.098	0.020	0.002	0.000
Variability (%)	59.664	15.288	9.336	6.745	4.868	1.881	1.134	0.893	0.177	0.014	0.000
Cumulative %	59.664	74.952	84.288	91.033	95.900	97.781	98.915	99.808	99.985	100.000	100.000

المصدر: من إعداد الباحثين من مخرجات برنامج Xlstat2017.

الشكل رقم 03-01 : تمثيل البياني لنسب تمثيل المحاور.



المصدر: من إعداد الباحثين من مخرجات برنامج Xlstat2017.

يبين الجدول رقم (05) مقدار التباين المفسر، ويلاحظ من خلال الجدول أنه تم استخراج عشرة عوامل أساسية وهي العوامل التي تتجاوز قيمها الذاتية قيمة الصفر حيث تبلغ نسبة التباين المفسر لكل عامل منفردا كالتالي:

- العامل الأول : قيمته الذاتية 6.563 وبالتالي يفسر ما نسبته 59.664% من قيمة الجمود؛
- العامل الثاني : قيمته الذاتية 1.682 وبالتالي يفسر ما نسبته 15.288% من قيمة الجمود؛
- العامل الثالث : قيمته الذاتية 1.027 وبالتالي يفسر ما نسبته 9.336% من قيمة الجمود؛
- العامل الرابع : قيمته الذاتية 0.742 وبالتالي يفسر ما نسبته 6.745% من قيمة الجمود؛
- العامل الخامس : قيمته الذاتية 0.535 وبالتالي يفسر ما نسبته 4.868% من قيمة الجمود؛
- العامل السادس : قيمته الذاتية 0.207 وبالتالي يفسر ما نسبته 1.881% من قيمة الجمود؛
- العامل السابع : قيمته الذاتية 0.125 وبالتالي يفسر ما نسبته 1.134% من قيمة الجمود؛
- العامل الثامن : قيمته الذاتية 0.098 وبالتالي يفسر ما نسبته 0.893% من قيمة الجمود؛
- العامل التاسع : قيمته الذاتية 0.020 وبالتالي يفسر ما نسبته 0.177% من قيمة الجمود؛
- العامل العاشر : قيمته الذاتية 0.002 وبالتالي يفسر ما نسبته 0.014% من قيمة الجمود؛

ما يمكن ملاحظته من الجدول أعلاه أن المحورين الأول والثاني (F1، F2) يساهمان 74.95% من نسبة الجمود الكلي وتعتبر هذه النسبة جيدة لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقاط الممثلة للمتغيرات والأفراد على معلم متعامد ومتجانس وبالتالي نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس واحد ذو بعدين (F1، F2).

5- تحليل النتائج على المستوي العاملي (F1، F2):

أ - تحليل المتغيرات:

في بداية الأمر نقوم بتفسير وشرح النتائج بالنسبة للمتغيرات والجدول الموالي يجمع كل ما تعلق بتمثيل المتغيرات بالنسبة للمستوي العاملي (F1، F2)

الجدول رقم 06: إحداثيات المتغيرات ونسب مساهمتها بالمستوي العاملي (F1، F2)

المتغيرات	نسب مساهمة المتغيرات في تمثيل المركبات الأساسية		إحداثيات المتغيرات		نسب التمثيل المتغيرات على المركبات الأساسية Cos^2	
	F2	F1	F2	F1	F2	F1
نقود قانونية	3.407	11.220	0.239	0.858	0.057	0.736
نقود كتابية	0.287	13.603	-0.069	0.945	0.005	0.893
النقود M1	0.731	14.725	0.111	0.983	0.012	0.966
أشباه النقود	2.985	14.199	0.224	0.965	0.050	0.932
الكتلة النقدية M2	1.249	14.723	0.145	0.983	0.021	0.966
معدل إعادة الخصم	17.357	8.992	0.540	-0.768	0.292	0.590
معدل الاحتياطي القانوني	8.124	7.996	-0.370	0.724	0.137	0.525
أسعار الاستهلاك الكلي	40.052	1.739	0.821	-0.338	0.674	0.114
معدل التضخم	4.742	2.984	-0.282	0.443	0.080	0.196
معدل الفائدة الحقيقي	3.240	1.766	0.233	0.340	0.054	0.116
سعر الصرف	17.825	8.053	0.548	0.727	0.300	0.528

المصدر: من إعداد الباحثين من مخرجات برنامج Xlstat2017.

من خلال الجدول أعلا نلاحظ أن:

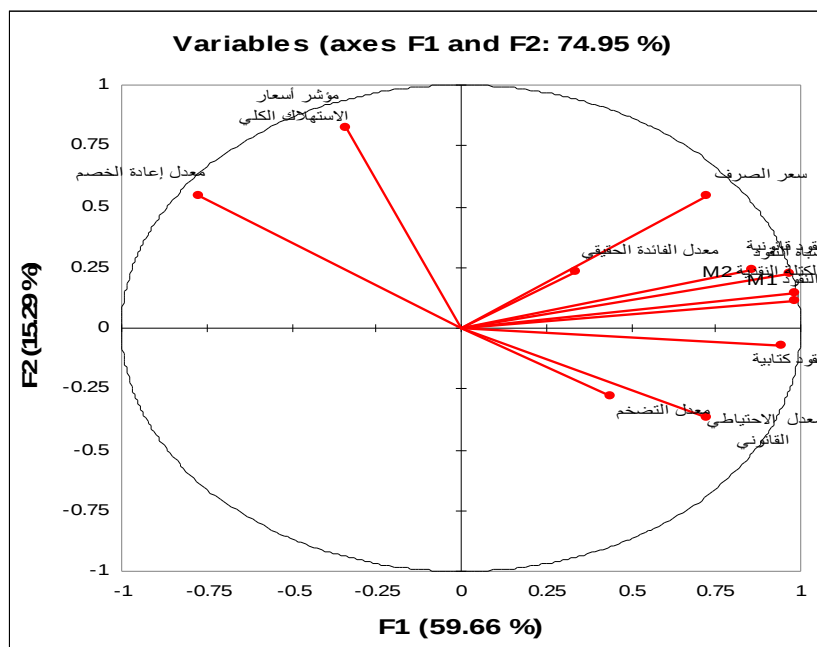
- المحور الأول يتشكل من: 11.20% من المتغير نقود الورقية و 13.603% من المتغير نقود الكتائبية و 14.725% من المتغير النقود M1 و 14.199% من المتغير أشباه النقود و 14.723% من المتغير الكتلة النقدية و 8.992% من المتغير معدل إعادة الخصم و 7.996% من المتغير معدل الاحتياطي القانوني، و 1.739% من المتغير أسعار الاستهلاك الكلي و 2.984% من المتغير معدل التضخم، و 1.766% من المتغير معدل الفائدة الحقيقي و 8.053% من المتغير سعر الصرف.

- المحور الثاني يتشكل من: 3.407% من المتغير نقود الورقية و 0.287% من المتغير نقود الكتائبية و 0.731% من المتغير النقود M1 و 2.985% من المتغير أشباه النقود و 1.249% من المتغير الكتلة النقدية و 17.357% من المتغير معدل إعادة الخصم و 8.124% من المتغير معدل الاحتياطي القانوني، و 40.052% من المتغير أسعار الاستهلاك الكلي و 4.742% من المتغير معدل التضخم، و 3.240% من المتغير معدل الفائدة الحقيقي و 17.825% من المتغير سعر الصرف.

أما فيما يخص نسب التمثيل المتغيرات على المركبات الأساسية فنلاحظ أن جميع المتغيرات ممثلة بشكل جيد على المحور العاملي الأول F1 (باستثناء المتغير أسعار الاستهلاك الكلي) حيث تقترب من الواحد وهذا ما تؤكد أيضا قيم $\cos^2$.

ب - التمثيل البياني للمتغيرات

شكل رقم (02) : التمثيل البياني للمتغيرات.

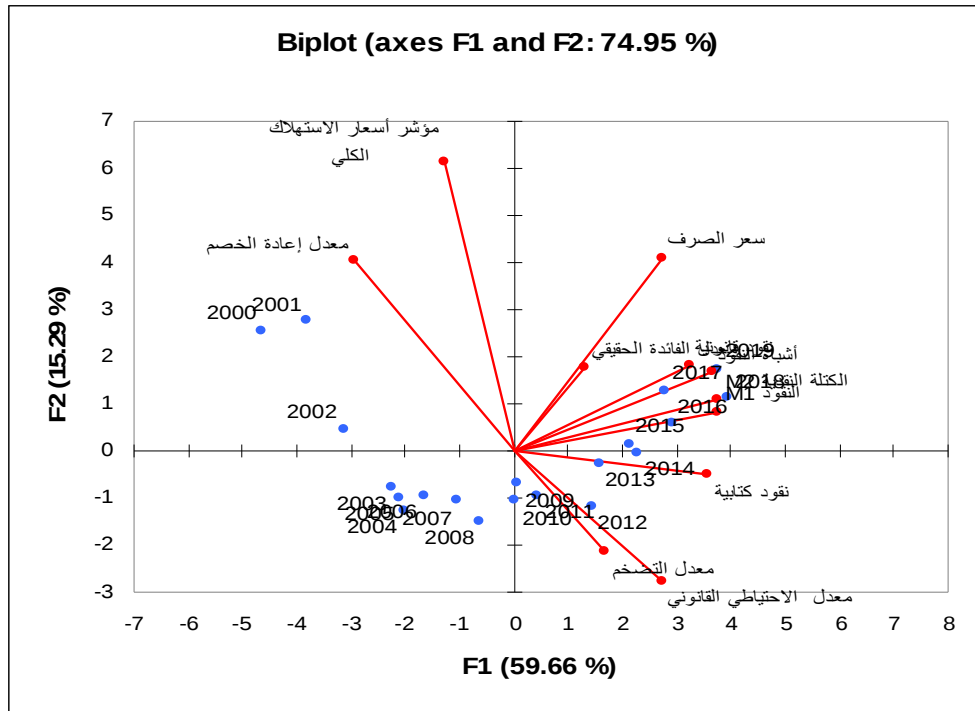


المصدر: من إعداد الباحثين من مخرجات برنامج Xlstat2017.

الشكل السابق يمثل التمثيل البياني للمتغيرات على دائرة الارتباطات، من خلال هذا التمثيل نلاحظ أن كل المتغيرات بعيدة عن المركز وقريبة من المحيط، مما يعني أنها ذات جودة مقبولة في الدراسة، كما نلاحظ أن المسافة الإقليدية بين الكتلة النقدية والمتغيرات سعر الصرف والنقد الورقية والنقد M1 وأشباه النقود ومعدل التضخم ومعدل الاحتياطي القانوني ومعدل الفائدة الحقيقي والنقد الكتابية ضعيفة، وهذا يدل على أن هناك ارتباط قوي وموجب بين هذه المتغيرات أي لهما ارتباط وثيق وموجب مع السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة، والمسافة بين مؤشر أسعار الاستهلاك ومعدل إعادة الخصم ومعدل التضخم ومعدل الاحتياطي القانوني بينهما متوسطة مما يدل على عدم وجود علاقة بينهم.

ج - التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد (سنوات الدراسة)

الشكل رقم (03): التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد.



المصدر: من إعداد الباحثين من مخرجات برنامج Xlstat2017.

إن الشكل البياني أعلاه يوضح العلاقة بين المتغيرات وسنوات الدراسة في الجزائر، ومن خلال هذا التمثيل يمكن أن نميز عدة مجموعات تضم السنوات المهمة في التمثيل البياني مع خصائص كل مجموعة فيما يخص المتغيرات المسقطة في مجال التحليل، فنلاحظ أن متغيرات: الكتلة النقدية والمتغيرات سعر الصرف والنقد الورقية والنقد M1 وأشباه النقود ومعدل التضخم ومعدل الاحتياطي القانوني ومعدل الفائدة الحقيقي والنقد الكتابية لها أكبر قيم في سنوات 2009 إلى 2019 وذلك راجع إلى البرامج التنموية التي قامت بها الجزائر انطلاقاً من البرنامج التكميلي لدعم النمو

وبرنامج توظيف النمو وبرنامج الخماسي الجديد ، وأما المجموعة الثاني فهي المتغيرات أسعار الاستهلاك ومعدل إعادة الخصم والتي لها أكبر قيم في سنوات من 2000 إلى 2008.

IV - نتائج الدراسة (التحليل والمناقشة)

- هناك ارتباط موجب بين متغير الكتلة النقدية والمتغيرات (نقد الورقية والنقد الكتابية والنقد وأشباه النقد، معدل الاحتياطي القانوني وسعر الصرف ومعدل الفائدة الحقيقي) ونفس ذلك بأن كل هذه المتغيرات تؤثر بشكل ايجابي على السياسة النقدية في الجزائر.
- هناك ارتباط قوي وموجب بين هذه المتغيرات (سعر الصرف والنقد الورقية والنقد وأشباه النقد ومعدل التضخم ومعدل الاحتياطي القانوني ومعدل الفائدة الحقيقي والنقد الكتابية) أي لهما ارتباط وثيق وموجب مع السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة،

V - الخلاصة:

- للوصول إلى الاستقرار الاقتصادي لابد للسياسة النقدية أن تستخدم إستراتيجية مناسبة مروراً بالأهداف الأولية ثم الوسيطة ثم النهائية.

- بينت الدراسة أن متغيرات : الكتلة النقدية والمتغيرات سعر الصرف والنقد الورقية والنقد وأشباه النقد ومعدل التضخم ومعدل الاحتياطي القانوني ومعدل الفائدة الحقيقي والنقد الكتابية لها أكبر قيم في سنوات 2009 إلى 2019 وذلك راجع إلى البرامج التنموية التي قامت بها الجزائر انطلاقاً من البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج توظيف النمو وبرنامج الخماسي الجديد.

VI - الهوامش والإحالات:

- بلعوز بن علي. (2017). محاضرات في النظريات والسياسات النقدية (المجلد الطبعة الرابعة). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- حسين كامل فهمي. (2006). أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي. المملكة العربية السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
- رمزي محمود. (2019). التيسير الكمي - سياسة نقدية غير تقليدية لتنشيط الاقتصاد القومي. مصر: دار التعليم الجامعي.
- زكريا الدوري، و يسرا السامرائي. (2013). البنوك المركزية والسياسات النقدية (المجلد الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية.

- قويدر معيزي. (2007-2008). فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الإقتصادي - حالة الجزائر (1990 - 2006) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية فرع : تحليل إقتصادي. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر: جامعة الجزائر.
- محمد ضيف الله القطايري. (2011). دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (المجلد الطبعة الاولى). عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.
- محمود حامد. (2017). اقتصاديات البنوك والاسواق المالية. مصر: دار حميثرا للنشر والترجمة.
- نزار كاظم الخيكاني، و حيدر يونس الموسوي. (2015). السياسات الاقتصادية (المجلد الطبعة العربية الثانية). الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.